جوانب من الحياة الاقتصادية بالمغرب الإسلامي
خلال القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي

د. مسعود أحمد طرنبة ـ كلية التربية ناصر ـ جامعة الزاوية

المقدمة:

يغطي هذا البحث مجالاً جغرافياً أطلق عليه اسم المغرب[1]، ومن الصعب جداً تحديد الإطار الجغرافي للمغرب الإسلامي من خلال العصر الوسيط نظراً لصعوبة التحكم في المصطلح ذاته[2]، إلا أن أغلب الآراء التي اتفق عليها عدد كثير من المؤرخين[3]، تحدده بتلك المنطقة الممتدة من حدود مصر الغربية في الشرق إلى المحيط الأطلسي غرباً ومن سواحل البحر المتوسط في الشمال إلى الصحراء الكبرى جنوباً ،أي أن العرب كانوا يطلقون اسم المغرب على جموع المنطقة الممتدة من وادي النيل بمصر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً ونظراً لطبيعة السكان في ذلك الوقت باعتبارهم قبائل يمتازون بالترحال فإن الإطار الجغرافي لبلاد المغرب في ذلك الوقت كان يتسع وينكمش طبقا للحالة التي يكونون عليها فعندما يكونوا في حالة قوة يتسع الإطار الجغرافي وتتسع مناطق نفوذهم، وعندما يضعفون فإن مناطقهم تنكمش وتتقلص خاصة من الجهة الجنوبية (أفريقيا جنوب الصحراء). ورغم ذلك كله فإن هذه المنطقة و بهذا الموقع المتميز فقد كانت ولازالت تمثل همزة الوصل بين المشرق وأوروبا، وأدغال أفريقيا مرورا بالصحراء الكبرى عن طريق سجلماسة وواحات توات، وما خلفها من بلاد الزنج[4].

والجدير بالذكر أن منطقة المغرب الإسلامي قد شهدت خلال الفترة موضوع البحث تحولات سياسية كبيرة تمثلت في ظهور دويلات وهو ما عرف في تاريخ المغرب الإسلامي بعصر الدول الثلاث [5]، ويبدأ من منتصف القرن السابع الهجري / السادس عشر الميلادي ، وانتقل حكم بلاد المغرب في هذا العصر للقبائل المغربية التي استغلت ضعف الموحدين وعدم قدرتهم على التصدي لمحاولات الإنفصال التي كانت تنادي بها هذه القبائل ، واستطاعت أن تحقق أمانيها في هذه الفترة مكونة ثلاث دول وهي:

الدولة الحفصية التي قامت بالمغرب الأدنى (626-943هـ /1229-1536م).

الدولة الزيانية التي ظهرت في المغرب الأوسط (633-962هـ /1235 -1554م). الدولة المرينية التي قامت في المغرب الأقصى (668-796هـ / 1269-1393م).

وقد كانت كل واحدة من هذه الدول ترى بأنها الوريثة الشرعية لدولة الموحدين ، وكان لتجاور هذه الدول ومتاخمة حدود مماليكها بعضها لبعض سبباً في التناحر والتطاحن فيما بينها حباً في الاستئثار وبسط النفوذ ، وكانت هذه الصراعات أو التدخلات العصيبة تشكل الشغل الشاغل لدي ملوك هذه الدول ، فكانوا يبذلون كل جهدهم من أجل تكوين دولة قوية تبسط نفوذها على أكبر مساحة من المغرب الإسلامي حتى لو استدعى الأمر إلي التحرك مع أطرافٍ خارجية.

وقد قضت هذه الـــدول زمناً طويلاً في الحروب والصراع فيما بينها، وهو ما هـــدد الأمن، والسلم والاستقرار في ربوع المغرب الإسلامي وفي فترات عديدة من تاريخه[6].

أهمية الموضوع :

رغم الصراعات والنزاعات التي شهدها المغرب الإسلامي خلال الفترة موضوع البحث، والتي سبق الإشارة إليها وما كان لها من اثر كبير في تدهور أحوال المغرب الإسلامي ، ورغم ما قيل عن القرن التاسع الهجري/الخـــامس عشر الميـلادي ، فإنه لاشك كان عصر تحولات سياسية كبيرة، وعصر إنتاج ثقافي وتطور شمل مختلف جوانب الحياة ولما كان الباحثون المهتمون بهذا العصر ، قد ركزوا عنايتهم على دراسة الجانب السياسي ، والعسكري ، وأهملوا الجوانب الأخرى الخاصة بهذه المنطقة، وفي هذه الفترة الزمنية بالذات ، لغلبة الحروب والصراعات السياسية فيها ونظـــراً لكـون الدراســات المتعلقة بالجانب الاقتصادي لبـــلاد المغرب في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر ميلادي لم تحظ بالعناية اللازمة من قبل الباحثين والدارسين ، وهذا راجع لقلـــة المعلومات المتوفرة عنه .

فإن ذلك جعلنا نقوم بإعداد هذا البحث لمحاولة كشف الغموض ونفض الغبار الذي لازال يلف هذا الجانب خاصة أن دراســة الحياة الاقتصادية لأي مجتمع من المجتمعات هي دراســة تدخل في عمق المجتمع ، وتمكننا من دراسته بصفة موضوعية على العكس من بقية الجوانب ، مثل السياسية والعسكرية ، التي كتب حولها الكثير وتم استنفاذها .

لذلك فإننا سنحاول في هذا البحث التطرق لهذا الموضوع قدر الإمكان وبما تمكنا من جمعه من معلومات من مختلف المصادر وسنوجز ذلك باختصار شديد، وهذا نظرا لاعتبارين :

كون موضوع البحث متعلق ببعض جوانب الحياة الاقتصادية وليس كل ما هو متعلق بها ، وتجنب وقوعنا في التكرار ، أما الاعتبار الثاني فنعتبر هذا البحث كمدخل لدراسة اكبر وأوسـع تشمل كل ما هو متعلق بالحياة الاقتصادية والفكرية للمغرب الإسلامي في هذا العصر بالـــذات لما عرف عنه من نتاج ثقافي واقتصادي وتحولات كبيرة شملت مختلف جوانب الحياة.

المنهج المتبع :

اعتمدتُ في هذا البحث المنهج التاريخي الذي يستفاد منه في عرض النصوص التاريخية لاستغلالها في البحث كذلك المنهج التحليلي وهو الأساس في البحث من حيث الكشف عن الحقائق والمعلومات التاريخية الخاصة بالجانب الاقتصادي.

محتوى البحث :

يقوم البحث على دراسة نماذج من مظاهر الحياة الإقتصادية للمغرب الإسلامي خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميـلادي ، وبدأت كلامي عن الفلاحة وتربيـة المواشي ذلك من خـــــلال التطرق لأنواع الأراضي وإقطاعاتها ، والنظـــام الزراعي ، وذكر بعض المحاصيل الزراعية ، وما

يتصل بالزراعـــة من رعي، وتربية الثـــروة الحيوانيـــة المختلفة حسب ما تقتضيه الضرورة والحاجة لذلك.

كما تطرق البحث أيضاً إلي الإمكانيات الصناعية التي يزخر بها المغرب الإسلامي ، وذكر بعض المصنوعات والحرف التي اشتهرت بها بلاد المغرب .

كذلك تعرضتُ في بحثي هذا للأنظمة التجارية ، والنظم المالية وبعض أنواع العملات التي كانت متداولة في ذلك الوقت.

كما احتوى هذا البحث خلاصة تضمنت ما تم الوصول إليه من نتائج حول هذا الموضوع .

تمهيد :

ورث المغرب الإسلامي في أواخر العصر الوسيط بنية اقتصادية ضعيفة ومتدهورة نتيجة عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الاضطرابات السياسية التي سبق الإشارة إليها ولكن هذا لا يعني أن المغرب الإسلامي شهد ركود اقتصادي طوال هذه الفترة ، بل في بعض الأحيان عرفت البلاد حيـــاة اقتصاديـــة مزدهرة وتجلى ذلك من خـــلال الحركة التجارية النشطة ، حيث نجد استمرار وتواصل للتبادل التجاري بين دويلاته ، وحتى التجار الأوروبيين لم ينقطعوا عن المنطقة خاصة في فترات اشتـداد الصراع وانعدام الأمن ، وهو ما يؤكـــد أهمية المنطقة ودورهـــا في الحيـاة الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي

من هذه النظرة نريد دراسة بعض الجوانب الاقتصادية للمغرب الإسلامي في أواخر العصر الوسيط ومن هذه الجوانب ما يلي :

أولاً- الفلاحة وتربية المواشي :

أ- أنواع الأراضي والإقطاعيات

عرفت بلاد المغرب الإسلامي منذ بداية العصر الوسيط أنواعاً من الملكية العقارية فقد كانت هناك ملكيـة جماعيـة مشـاعة خاصـة بالقبائـل الرحـل، وملكيـة فرديـة خاصـة بـالأفراد أغلبهـا كـان فـي السـهول والجبال ذات الكثافة العالية[7]، وملكية من نوع آخر وهي المتمثلة في أراضي الحبس التي مثلت نسبة مرتفعة من مجموع الأراضي المزروعة في ذلك الوقت، وفي الغالب فإن الأراضي الزراعية ببلاد المغرب خلال الفترة المعنية بالدراسة كانت تنقسم إلى ما يلي:

- **أراضي الإقطاع:** وهي الأراضي التي تم إقطاعها للقبائل، وهذا من أجل استمالة القبائل الثائرة ضد السلطة الحاكمة[8].

وقد كانت هذه الأراضي تؤخذ عنوة من أيدي أصحابها في بعض الحالات[9]، وتذكر بعض المصادر التاريخية أن الإقطاع بالمغرب كان إما إقطاع تمليك أو إقطاعاً لغرض المنفعة[10].

- **أرضي المخزن:** وهي أراضي الدولة التي تخضع مباشرة للسلاطين، حيث كانوا يتصرفون فيها كيفما شاءوا وذلك بمنحها لبعض الأشخاص المقربين من رؤساء القبائل[11].

والعادة الجارية في ذلك الوقت أن السلاطين كانوا يخصصون مساحة من الأرض للجنود العاملين تحت لوائهم، لكي ينتفعوا بها عن طريق حرثها، أو كرائها، أو استغلالها بالشركة مع بعض الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية[12].

- **أراضي الظهير**: وهي الأراضي التي كان يقطعها سلاطين وملوك المغرب الإسلامي لمن يؤدي خدمات للدولة، وكان إقطاع هذه الأرضي إقطاع منفعة كأن يقوم السلطان بإقطاع أراضٍ لجنوده مقابل قيامهم بمحاربة الكفار، والدفاع عن الأراضي الإسلامية[13]، أو أن يقوم بإقطاع أراضٍ لأعيان الدولة الذين لهم علاقات بشيوخ القبائل[14].
- **أراضي الأحباس**[15]: وهي الأراضي التي انتقلت ملكيتها من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، حيثٍ إن الفترة موضوع البحث كانت بلاد المغرب قد تميزت بانتشار الزوايا[16]، وتأثير شيوخ الطرق والزوايا في أمراء هذه الدول ورعاياها، مما جعل هؤلاء يحولون مساحة من أملاكهم لصالح هذه الزوايا، حتى أن بعض الزوايا كانت تسيطر على مقاطعة بكاملها، مثل زاوية سينا[17]، وتذكر عدد من المصادر التاريخية أن أغلب أراضي الأحباس هي الملكيات الخاصة، إضافة إلى أراضي أمراء الدولة الذين حبسوا جزءاً من أملاكهم على المساجد والمدارس والزوايا[18].
- **أراضي الموات:** وهي الأراضي التي كانت مهملة وغير مستغلة والتي يقطعها السلطان أو ولي الأمر لمن يحييها ويزرعها وتسمى بالبور ومن المؤكد أن هذه الأراضي لا تخلو من مشاكل ، إذ قد تكون ملكا لأشخاص عاجزين عن استثمارها مباشرة[19].

ب- النظام الزراعي:

من أهم الأنظمة الزراعية التي كانت سائدة في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة موضوع البحث نظام الشركة[20]، وهو نظام تحكمه قوانين محددة وشروط معينة بين المتشاركين ويشمل هذا النظام.

- **شركة المزارعة**[21]: وهذا النوع يشمل كل ما يبذر بالنثر أو يغرس باليد[22]، ومدة صلاحية هذا النوع من الشركة سنة زراعية واحدة يمكن تجديدها ولا يصح فسخها قبل انتهاء السنة الزراعية.
- **شركة المغارسة**[23]: وهذا النظام شبيه بنظام المزارعة غير أنه لم يكن يطبق إلا في الأرضي التي يتم غرسها بالأشجار[24]، وأصبحت شركات المغارسة والمساقاة ببلاد المغرب في أواخر العصر الوسيط أقل انتشاراً من المزارعة نظرا لسيطرة الفلاحة الشاسعة وقلة التقنيات المتطورة في ميدان الري والمشاتل وغيرها[25]، وتكون عادة المغارسة على النصف باستثناء بعض الحالات التي يُطالب فيها المغارس بالثلثين، باعتبار أنه بذل مجهودات كبيرة لإحياء أرض مهملة، أو لكثرة النفقات التي تطلبتها هذه الشركة، وطول المدة التي لم تثمر فيها الأشجار[26].
- **شركة المساقاة**[27]: وهي أن يسمح لكل أصحاب المزارع والبساتين بالاستفادة من المياه الجارية خلال فصل الجفاف[28]، وقد أولى سلاطين هذه البلاد اهتماماً خاصا بالثروة المائية، وكانوا يسعون جاهدين

من أجل توفيره بكل الوسائل والطرق، وهو ما أشار إليه كاتب ديوان الإنشاء في الدولة المرينية في عهد السلطان أبي عنان عند ذكر خصاله، بإنشائه لإحدى النواعير، وذكر أوصافها المأثورة، وذلك من أجل توفير المياه وتنظيمها[29].

ج- المحاصيل الزراعية:

ذكر بعض الرحالة الذين زاروا بلاد المغرب خلال الفترة موضوع البحث مجموعة من المحاصيل الزراعية التي كانت تزخر بها بلاد المغرب يأتي في مقدمتها الحبوب مثل القمح والشعير[30]، والحمص، والفول، والعدس وأنواع أخرى من الحبوب[31]، وقد شمل الإنتاج الزراعي محاصيل أخرى مثل القطن والكتان[32]، وبعض الخضر والفواكه مثل الجزر والبصل والفول الأخضر والجلبان وغيرها[33].

كما اشتهرت بلاد المغرب كذلك بكثرة زراعة أشجار الزيتون والرمان[34]، والتين إضافة إلى فاكهة العنب[35]، والجوز وأشجار اللوز[36]، وغيرها من أنواع الفواكه الأخرى.

د- الرعي وتربية المواشي:

لم يقتصر نشاط سكان بلاد المغرب الإسلامي على النشاط الزراعي فقط ، بل شمل أيضًا الرعي وتربية الحيوانات، وكان البعض من المربين يستأجرون الرعاة لرعى ماشيتهم وأغنامهم لفترة معينة نظير أجرة معلومة[37]، ومن بين أهم أنواع الماشية التي كانت تربى: الأغنام، والماعز، والأبقار، والخيول، والبغال وغيرها[38].

كما عرف المغاربة أيضًا نشاط تربية النحل[39]، وتربية دودة الحرير وهو ما أكدته العديد من المصادر التاريخية[40].

ثانياً - الصناعة:

فيما يخص ميدان الصناعة فقد اشتهرت بلاد المغرب الإسلامي أواخر العصر الوسيط بكثير من الصناعات لاحتوائها على أنواع مختلفة من المواد الخام الصناعية مثل المعادن التي من بينها معدن الحديد والفضة[41]، والكبريت والرصاص والزئبق[42]، والملح الذي أشار (البكري) إلى أنه كان ملحاً بحريا لا مثيل له وكان يصدر إلى المناطق المجاورة[43].

وإلى جانب الصناعة المعدنية ظهرت أنواع أخرى من الصناعات من أهمها صناعة النسيج، فقد جرى العرف عند أهل البادية المغربية بأن النساء كن يمتهن حرفة النسيج كغزل الصوف والكتان وصنع الملابس[44]، كما عرف المغاربة أيضًا صناعة الجلود وكثيراً من الأشياء التي تقوم عليها مثل السروج[45]، وأحواض شرب الأغنام المعروف بالدلو[46]، وغيرها.

ومن الصناعات أيضاً صناعة الزيتون[47]، والورق[48]، والصناعات الحربية مثل صناعة السيوف والرماح والدروع والمنجنيق[49]، والطبول، وصناعة الأزياء العسكرية[50]، والأواني[51]، وبعض الصناعات الغذائية[52].

كما اشتهرت بعض مدن المغرب الإسلامي خلال الفترة موضوع البحث بصناعة السفن، خاصة الساحلية منها كمدينة سبته، ووهران وتونس[53]، إلى غير ذلك من أنواع الصناعات الأخرى.

ثالثاً – الأنظمة التجارية :

تعتبر التجارة العمود الفقري لأي اقتصاد، وهي شريان الحياة الاقتصادية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه بين مختلف القطاعات الأخرى، ورغم التوترات السياسية التي كانت تحدث بين دويلات المغرب[54]، إلا أن الحركة التجارية بقيت مستمرة ودائمة بينها[55]، وقد اشتهرت المدن والحواضر المغربية بكثرة أسواقها، ومن ذلك مدينة سبته، حيث يذكر الأنصاري أن عدد الأسواق بها كان يقدر بمائة وأربع وسبعين سوقا أشهرها سوق العطارين[56]، وتذكر المصادر أن بعض أسواق المغرب كانت تختص ببيع سلع معينة، ومن ذلك سوق النخاسة التي كانت تجارتها رائجة في بعض حواضر المغرب الإسلامي، خاصة التي كان يؤتى بها من بلاد السودان[57]، وأسواق للغزل[58]، وأخرى للماشية[59]، وأسواق للخضر والفواكه[60]، وغيرها من السلع الأخرى.

وكانت هذه الأسواق تعقد إما بشكل يومي أو أسبوعي أو موسمي[61]، وكان المشرف على هذه الأسواق المحتسب[62]، الذي كان يسهر على تأمينها، وحراستها وفرض الرسوم على التجارة، وكذا تحديد الأسعار وصحة المكاييل والموازين، وسلامة السلع[63].

هذا كما عرفت بلاد المغرب الإسلامي المحلات والدكاكين التي كانت تبيع سلعاً مختلفةً[64].

ونظراً للموقع الاستراتيجي المهم الذي تميزت به بلاد المغرب الإسلامي فقد عرفت أيضًا تجارة خارجية، حيث كانت القوافل المحملة بالبضائع تجوب مناطق المغرب ومنها تتجه إلى بلاد السودان جنوباً[65]. لتأتي محملة بالذهب والعبيد[66]، ثم تنقل كثير من هذه البضائع إلى أسواق أوربا عبر الموانئ المغربية خاصة المنتجات الفلاحية، كالأصواف والجلود المدبوغة والخيول وبعض المنتجات الأخرى التي كان يؤتي بها من المشرق العربي أو من بلاد السودان[67].

وإلى جانب التجارة عرفت بلاد المغرب مصادر أخرى للدخل مثل الزكاة[68]، بأنواعها المختلفة وأنواع من الضرائب[69]، والجزية[70]، وبعض الرسوم التي كانت تفرض على الأسواق أو البضائع المستوردة[71]، أو المحلات التجارية وغيرها[72].

ولتنظيم ذلك عرفت البلاد النظام النقدي وظهرت العديد من العملات التي كانت متداولة في كل منطقة بل ومع كل فترة حكم معينة، ومن هذه العملات الدينار الذهبي الذي كان يعبر عنه بالدينار الكبير[73]، كذلك الدرهم الفضي[74]، وهو كما تشير المصادر نوعان: درهم كبير، ودرهم صغير، فالدرهم الصغير قدر النصف من الدرهم الكبير[75].

هذا ومن الأنظمة المالية التي عرفتها دويلات المغرب الإسلامي في الفترة موضوع البحث نظام القراض[76]، ونظام الشركات التجارية[77]، ونظام الحوالة[78]، والوكالة[79]، ونظام الاستدانة[80]، والمعاوضة والرهن[81]، وغيرها من الأنظمة المالية الأخرى.

الخلاصة :

من خلال ما تقدم يتضح مقدار ما كانت تزخر به بـــلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة موضوع البحث من خيرات وثروات اقتصادية هائلة وان النظام الزراعي الذي كان سائدا يتمركز في الأرياف المغربية ويعتمد على نظام الشركة القائمة بين الخمّاس ورب الأرض ، الذي يملك وسائل العمل ، إضافة إلي وجود العقود الإقطاعية التي تربط المقتطع بصاحب الأرض ، وكان كل من الخمّاس والمقتطع يشتغل في خدمة الأرض لصالح سيده ، والذي يقوم باستغلالهما على أن الخمّاس خلافا للمقتطع يتمتع بنسبة ما من الحرية وهو قادر على فسخ الشركة.

كما نستنتج من دراســة عنصر الفلاحــة وتربية المواشي ظهور مؤشرات كان لها دور في الازدهار الذي شهــده هذا القطاع مثل تعمير أراضي البور ، والاهتمام بغِراسة الأشجار ، وبداية استقرار القبائل العربية واهتمامها بالفلاحـــة ، والتقنيات المستعملة في نظــام المزارعـــة والسقي ، ومنع البعض من الاستئثار بالمياه، وكذلك كيفية استئجار الأراضي الزراعية .

وتوصلتُ إلى حقيقة اهتمام المغاربة بالصناعات خاصة النسيجية منها وهذا راجع إلي طبيعة المجتمع المغربي الريفي وكذلك توصلتُ إلي أصول المعاملات التجارية والمالية والبيوع التي كانت تجرى وأنواع العملات التي كانت متداولة ببلاد المغرب في ذلك الوقت.

هوامش البحث :

([1]) تسمية للمنطقة التي أطلقها العرب على البلاد الواقعة غربي النيل، أي أن العرب كانوا يطلقون اسم المغرب على جموع المنطقة الممتدة من وادي النيل بمصر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً.

([2]) وهذا بسبب طبيعة السكان، باعتبارهم قبائل يمتازون بالترحال، وعندما يكونون في مرحلة قوة يتسع الإطار الجغرافي، وعندما تضعف هذه القبائل ينكمش هذا الإطار وخاصة من الجهة الجنوبية (إفريقيا جنوب الصحراء).

([3]) كان مصطلح إفريقية هو المصطلح الغالب الذي يشير إلى المنطقة الممتدة من برقة شرقاً وحتى طنجة في الغرب، ومن البحر المتوسط شمالاً وحتى الرمال المتصلة بأرض السودان في الجنوب، وقد اشار إلى ذلك ابن عبدالحكم المصري (3هـ/9م) الذي يعتبر أقدم وأوثق مؤرخي الفتح الإسلامي. وكان يشاطره الرأي البكري (5هـ/11م).

انظر ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، نشر عبدالمنعم عامر، القاهرة، 1961، ص229، 230، 246.

البكري (أبو عبيد الله) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، نشر البارون دوسلان، الجزائر، 1911، ص21.

إلا أنه وبمرور الزمن انحصر هذا المصطلح تدريجيا حتى استقر في الغالب على نطاق حصن القيروان، وعلى المنطقة الممتدة من طرابلس حتى بجاية، والتي كانت تعرف أحياناً ببلاد المغرب الادنى، للمزيد انظر موسى لقبال، المغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط3، 1984، ص14.

أيضا المراكشي (عبدالواحد) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه وصححه، محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1949، ص346-371.

فيما يرى فريق آخر من المؤرخين، إن المغرب هو المنطقة الممتدة من مصر إلى المحيط الأطلسي ومن هؤلاء الاصطخري (أبو إبراهيم إسحاق) المسالك والممالك، دار القلم القاهرة، 1961، ص33.

للمزيد حول هذا الموضوع انظر العمري (أحمد بن يحيي) وصف إفريقية والمغرب والأندلس، مقتطف من كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، نشره وعلق عليه حسن حسني عبدالوهاب، جامعة الزيتونة، تونس، بدون تاريخ، ص2،1.

المقدسي (ابو عبدالله) أحسن التقاسيم لمعرفة الأقاليم، نشر دي غويه، طبعه ليدن، 1906، ص216.

حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلسي، سلسلة الأعمال الفكرية، دار الرشاد ومكتبة الأسرة، القاهرة، 2004، ص24-28.

السيد عبدالعزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، مج2، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص125-130.

ليفي بروفنسال، الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكي، ط2، دار المعارف، 1985، ص9-39.

إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مج3، دار السلمي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1965.

([4]) محمود بو عياد، جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص15.

([5]) من هذه الدويلات الدولة الحفصية التي قامت في المغرب الأدنى والدولة الزيانية التي قامت في المغرب الأوسط، والدولة المرينية التي قامت في المغرب الأقصى وقد كان العداء والصراع هو السمة الغالبة في العلاقة بين هذه الدول الثلاث حيث نشبت بينهم الكثير من الحروب، كان المهدد الكبير في هذا الصراع هم الزيانيين حيث أنهم وضعوا بين فكى كماشة لأن الخطر الحفصي كان يهددهم من الشرق والمريني من الغرب للمزيد حول هذا الموضوع انظر ابن خلدون (عبدالرحمن ابو زيد ولي الدين) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج7، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1959، ص275.

ابن خلدون (يحيي) بغية الرواد، ج2، تقدم وتحقيق عبدالحميد حجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، ص136.

([6]) لمعرفة المزيد أنظر/ عبدالحميد حاجيات، أبو حمو موسى الثاني (حياته وآثاره) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

([7]) محمد حسن، الريف المغربي في أواخر العصر الوسيط (الملتقى المغاربي الثاني حول تطور الريف المغاربي، ع1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص96.

([8]) من أمثلة ذلك ما قام به أبي زيان عندما أقطع القبائل الهلالية أرض مقابل أن ينظموا إليه في صراعه مع أبيه حول الحكم فكان رد فعل أبيه أبو حمو موسى الثاني مماثلاً فقام باستمالة قبائل أولاد عريف ومنداس وبن عامر وأعطاهم إقطاعيات ليكونوا إلى جانبه في صراعه مع ابنه.

للمزيد انظر عبدالرحمن بن خلدون، العبر، ج6، ص101-254، ج7، ص330. حسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص63.

([9]) مختار حساني، الدولة الزيانية من بداية الانحطاط إلى السقوط، أطروحة دكتوراه، ج1، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر، 1999، ص131.

([10]) إقطاع التمليك هو أن تصبح الأرض المقطعة ملكا للمقطع إليه أما إقطاع المنفعة فهو أن للمقتطع له حق الانتفاع بالأرض وغلتها دون أن يتملكها انظر المازوني (ابو زكريا يحيي المغيلي) الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مخطوط رصيد المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، ج2، ورقة 44.

كذلك الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيي) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجى، ج13، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج9، ص73.

([11]) مختار حساني، مرجع سابق، ج1، ص131.

([12]) المازوني، مصدر سابق، ج2، ص44.

([13]) المازوني، مصدر نفسه، ج2، ص57.

([14]) نفسه، ج2، ص47، ص18.

([15]) هو تجبيس الأصل فلا يورّث ولا يباع، ولا يوهب انظر ابوبكر جابر، منهاج المسلم، ط3، د.ت، 1981، ص423.

([16]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص28-29.

([17]) نفسه، ج2، ص29.

([18]) التنسى (أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالجليل) نظم الدرر والعقيان في بيان شرف ملوك بني زيان، تحقيق محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص219.

([19]) الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج5، ص116-117.

([20]) هي أن يشترك اثنان فأكثر في مال استحقوه بوراثة ونحوها أو جمعوا من بينهم أقساط ليعملوا فيه بتنميته في تجارة أو صناعة أو زراعة انظر المازوني، مصدر سابق، ج2، ص44.

([21]) هي الشركة في الزرع والإجارة على ذلك وشرطها السلامة من كراء الأرض بما لا يجوز كرائها به الكناني (أبو القاسم بن سلمون) العقد المنظم، المكتبة الوطنية، الجزائر، ص136.

([22]) التجيبي (ابن ليون) اختصار من كتاب الفلاحة، دراسة وتحقيق أحمد الطاهر، ط1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2001، ص90.

([23]) هي أن يدفع الرجل إلى الرجل أرضه ليغرسها ثمرا، فإن أطعم فيكون بينهما على جزء معلوم، ويكتب في ذلك عقد للمزيد انظر، ابن سلمون الكناني، مصدر سابق، ورقة 140.

([24]) يقوم عقد المغارسة بين طرفين الأول يقدم الأرض، والثاني هو المغارس يقدم العمل، وغراسة الأشجار، وذلك مقابل نسبة متفق عليها من الأرض والأشجار، ولا تتم القسمة إلا في فترة الإطعام انظر الكناني، المصدر السابق، ج1، ص140-141.

([25]) محمد محسن، الريف المغربي، مرجع سابق، ص117.

([26]) المازوني، مصدر سابق، ج2، ص42.

([27]) هو نظام كان متبع يسمح لكل أصحاب البساتين الاستفادة من المياه الجارية خاصة خلال فصل الجفاف في ربوع المغرب الإسلامي للمزيد انظر، الكناني، مصدر سابق، ج1، ص140.

محمد ابن عميرة، الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص240-275.

عزالدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت، 1983، ص180-181.

([28]) محمد بن عميرة، المرجع السابق، ص240-275.

([29]) النميري (ابن الحاج) فيض العباب وإضافة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسطنية والزاب دراسة وإعداد محمد ابن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص175، 211، 212.

([30]) المازني، مصدر سابق، ج2، ص41.

([31]) الطغنرى (أبو عبدالله محمد بن مالك) زهرة البستان ونزهة الأذهان، المكتبة الوطنية، الجامعة، الجزائر، ص97-108.

([32]) الوزان، مصدر سابق، ج2، ص12-14.

([33]) المازني، مصدر سابق، ج2، ص44.

([34]) الطغنري، مصدر سابق، ص58-69 العمري، مصدر سابق، ص40.

([35]) نفسه، ص69.

([36]) المازني، مصدر سابق، ج2، ص18، 25، 26.

([37]) المازني، مصدر سابق، ج2، ص50.

([38]) الوزان، وصف إفريقيا، مصدر سابق، ص324. العمري، مصدر سابق، ص5، 6.

([39]) المازني، مصدر سابق، ج2، ص24، 26. الطغنري، مصدر سابق، ص55، 56.

([40]) نفسه، ص55، 56.

([41]) البكري، مصدر سابق، ص70، 109.

([42]) المراكش (عبدالواحد) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه وصححه وعلق حواشيه، محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1949، ص362، 363.

([43]) البكري، مصدر سابق، ص84، 171.

([44]) الوزان، وصف إفريقية، مصدر سابق، ج2، ص102.

([45]) الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بن زيري من القرن 10-12م، ترجمة حمادي الساحلي، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص251.

([46]) المازني، مصدر سابق، ج2، ص15.

([47]) نفسه، ج2، ص60.

([48]) كمال أبو مصطفي، جوانب من حضارة الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص69.

([49]) يحيي بن خلدون، مصدر سابق، ج2، ص161، محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ط2، دار القلم للنشر، القاهرة، 1987، ص287.

([50]) القلقشندي (ابو العباس أحمد بن علي) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج5، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، د.ت، ص203-206.

([51]) المازني، مصدر سابق، ج2، ص23.

([52]) نفسه، ص50.

([53]) محمد عيسى الحريري، مرجع سابق، ص287.

([54]) سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الهامش (5) للمزيد انظر ابن خلدون، العبر، مصدر سابق، ج2، ص275. عبدالحميد حاجيات، أبو حمو موسى الثاني، مرجع سابق.

([55]) تذكر إحدى النوازل أن أحد التجار المازونيين كان قد انتقل إلى بجاية لبيع الحايك الذي نسج بمازونه والحرير المستورد من أوربا، ثم عاد منها إلى مازونة محملا بسلع بجائية، انظر المازوني، مصدر سابق، ج2، ص157.

([56]) كمال ابو مصطفي، مرجع سابق، ص71.

([57]) الجدير بالذكر أن تجارة الرقيق ازدهرت ببلاد المغرب في أواخر العصر الوسيط حيث كانت بلاد السودان هي الممول الأكبر للعبيد، إضافة إلى الإماء الأوربيات اللائي كن يجلبن من بلاد الفرنج، والصقالية انظر المازوني، مصدر سابق، ج2، ص9، الونشريسي، مصدر سابق، ج3، ص157. مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبدالحميد، الإسكندرية، 1958م.

([58]) حسن الوزان، مصدر سابق، ج1، ص240-241 مختار حسائي، مرجع سابق، ص214-215.

([59]) المازوني، مصدر سابق، ج2، ص23. الوزان، مصدر سابق، ج1، ص237، ج2، ص333.

([60]) نفسه، ج1، ص273.

([61]) مختار حساني، الدولة الزيانية، مرجع سابق، ج1، ص194.

([62]) الحسبة هي من أهم الخطط الدينية، وهي بين خطة القضاء، وخطة الشرطة جامعة بين نظر شرعي وديني وزجر سياسي سلطاني ومن شروط المحتسب أن يكون ذكرا، ومسلما، وبالغاً، وعادلا، ولا يخاف في الله لومة لائم وعليه أن يحتسب في كل ما يراه مصلحه للمسلمين للمزيد انظر: أحمد سعيد المجليدي، اليسير في أحكام التسعير، باب فضل الحسبة، وشروط المحتسب تقديم وتحقيق، موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ط2، ص42-50.

([63]) ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، ج2، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1953-1955، ص313.

([64]) المازوني، مصدر سابق، ج2، ص27.

([65]) نفسه، ص19.

([66]) بن عميرة، مرجع سابق، ص445-458.

([67]) ابن خلدون، العبر، مصدر سابق، ج7، ص118، الوزان، وصف إفريقية، مصدر سابق، ج2، ص45، مختار حساني، مرجع سابق، ص161.

([68]) ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين) لسان العرب، ط1، ج6، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص64.

([69]) من هذه الضرائب ما كانت تسمى ضريبة الوظيفة وهي من الضرائب السنوية التي كانت تفرض على الأراضي المقتطعة من طرف السلطات إلى الأعراب أو عمال الدولة فكان أصحابها يقومون بمنحها مقابل خدمتها.

([70]) هي ما يؤخذ من أهل الذمة من مال مقابل إن يؤمن له على نفسه وماله ويعيش في بلاد المسلمين للمزيد انظر، ابن منظور لسان العرب، المصدر السابق، ج2، ص270.

([71]) الونشريسي، مصدر سابق، ج2، ص282.

([72]) نفسه، ج2، ص276-277، محمد عيسى الحريري، مرجع سابق، ص282.

([73]) لمعرفة المزيد حول هذه العملات انظر صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص225-230.

([74]) المازوني، مصدر سابق، ج2، ص23.

([75]) الونشريسي، مصدر سابق، ج5، ص78. القلقشندي، مصدر سابق، ج5، ص177.

([76]) وهو المضاربة في لغة أهل الحجاز، وأقرضه المال وغيره، أعطاه إياه قرضاً انظر ابن منظور، مصدر سابق، ج11، ص111.

([77]) الكناني، مصدر سابق، ج2، ص144-146.

([78]) مأخوذ من التحويل بمعنى الانتقال، والمقصود به هنا نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، وهي تقتضى وجود محال ومحال عليه، فالمحيل هو المدين، والمحال هو الدائن والمحال عليه هو الذي يقوم بقضاء الدين، انظر الكناني، المصدر نفسه، ج2، ص258.

([79]) وهو الذي له حق القبض وطلب الحقوق وغير ذلك نيابة عن موكله المازوني، مصدر سابق، ج2، ص9. سيد سابق، فقه السنة، ط2، ج3، دار الفكر، بيروت، 1998، ص155.

([80]) الاستدانة من أدان وأدان واستدان وتدين، أخذ دينا، ورجل مديان، يقرض كثيراً، للمزيد انظر، ابن منظور، مصدر سابق، ج4، ص460.

([81]) قال ابن سيدة؛ الرّهْنُ ما وضع عن الإنسان مما ينوب مناب ما أخذ منه، انظر، ابن منظور، ج5، ص348. المازوني، مصدر سابق، ج2، ص15.